المحـــاضـرة رقم 03

المـــبحـــث الثـــاني: ركـــائز التنمـية المُستـدامة ومؤشراتهـا والانتقـادات الموجه لها

المـــطلب الأوّل: ركـــائز (أبعـــاد) التنمـية المُستـدامة

الفـــرع الأوّل: الركـــائز الرئيســـية التنمـية المُستـدامة

تتألـف التنمـية المُستـدامة ـــــ كما يُشير أغلب المختصين ـــــ من ثـلاث ركـائز أساسية، وهذه الأخيرة تعد مُتداخلة فيما بينها إذا لا يُمكن الفصل بينها أو تفضيل إحداها على الأخرى فهي تمشي بشكل متوازي ومتساوي. وعمومًـا يُمكننا إيجاز ركائز (أبعاد) التنمـية المُستـدامة على النحو التّالي [1]:

1) **الركيـــزة الاقتصـــادية:** بحيث تتضمن التنمية المستدامة تعديل أنماط الإنتاج والاستهلاك من خلال اتخاذ إجراءات حتى لا يأتي النمو الاقتصادي على حساب البيئة والاجتماعية.

2) **الركيـــزة الاجتمـــاعية (البشريـــة):** وتشمل بشكل عام مجموعة من القضايا على غرار مكافحة الاقصاء الاجتماعي والتميز، القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحسين ظروف العمل، وأزمات الموارد البيئية والطبيعية، واحترام حقوق الإنسان، وكذا الحفاظ على استقرار النظم الاجتماعية والثقافية.

3) **الركيـــزة البيئيـــة:** وهي الركيزة الأكثر شهرة. إلى درجة الخلط بين حماية البيئة والتنمية المستدامة، وتشير هذه الركيزة بشكل عام إلى المحافظة على النظم الأيكولوجية وعدم الاضرار بها.

الفـــرع الثـــاني: الركـــائز الثـانوية للتنميـــة المُستدامـــة

من أجل دعم مفهوم التنمـية المُستـدامة تم إلحاق ركـائز أخرى بها، مثل: **البعـد التكنولوجـي (البعـد الإداري والتقني)** إنّ هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأنْ يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات

[1] Jeremy Warren, «Environnement, Social et Economique : les 3 piliers du Développement Durable», **Green Materials**, 13 décembre 2010, at : https://bit.ly/2LpoVLz

داخليًا، فالبعد التكنولوجي هو عنصر مُهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أَنَّه من أجل تحقيق التنمـية المُستـدامة، فإنّه لابد من التحول من **تكنولوجيـا تكثيـف المـواد** (Material – Intensive) إلى **تكثيـف تكنولوجيـا المعلومـات** (Information – Intensive) [1].

كمـا أَنَّ بعض المُختصين حاولـوا إدماج بُعد خـامس ضمن أبعـاد التنمـية المُستـدامة وسمي **بالبعــد الثقــافي**. وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعـد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنــوع الثقـافي (la convention internationale sur la diversite culturelle). كمــا يرى باحثون آخرون أَنَّ هناك بعدًا سـادسًا ويسمى **بالبعـد السيـاسي**، هذا الأخير يرمز إلى تطبيق **الحُكم الراشـد أو الحوكمــة** (Governance)، والذي يعني العمليات السياسية القائمة داخل المؤسسات الرسمية وفيما بينها، بحيث تعتمد التنمـية المُستـدامة في هذا الصدد على شكل جديد من أشكال الحكم، إذا يجب أنْ يكون لتعبئة ومشاركة جميع الجهات الفاعلة (الفرد، المجتمع المدني، والقطاع الخاص) في المجتمع دور فاعل في عمليات صنع القرار، وكذا الحق في الوصول إلى المعلومات. ما يعني أَنَّها تهدف إلى تعزيز **الديمقراطـية التشـاركيــة** (Participatory Democracy) وتجديد دور المواطن من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية. وتُشير الديمقراطية التشاركية إلى جميع الآليات والإجراءات التي تزيد من مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتزيد من دورهم في صنع القرار[2]. كمـا تُعبر الديمقراطية التشاركية حسب الباحث الفرنســي **لــويك بلوديــو (Loïc Blondiaux)**، في تعريفها الأبسط والأكثر شمولية عن جميع الأساليب والإجراءات التي تهدف إلى إشراك المواطنين العاديين في عملية صنع القرار السياسي. وبالتّالي، تعزيز الشخصية الديمقراطية للنظام السياسي[3].

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (عمان: دار صفاء، عمان، 2006).

[2] «Démocratie participative», **La Toupie**, at : http://bit.ly/2NNoyMh

[3] Loïc Blondiaux, « La démocratie participative : entretien avec Loïc Blondiaux », **Ressources en Sciences économiques et sociales**, Publié le 15/01/2018, at : http://bit.ly/30NWTAf

جدول رقم (02) يوضح الركــائز الرئيســية للتنمــية المُستــدامة

الركيــزة الاقتصادية	الركيــزة الاجتماعية	الركيــزة البيئية
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، " إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، **دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي** – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد35، العدد 1، جانفي (كانون الثاني) 2008، ص. 177.

شكل رقم (01) يوضح ترابط ركــائز (أبعــاد) للتنمــية المُستــدامة

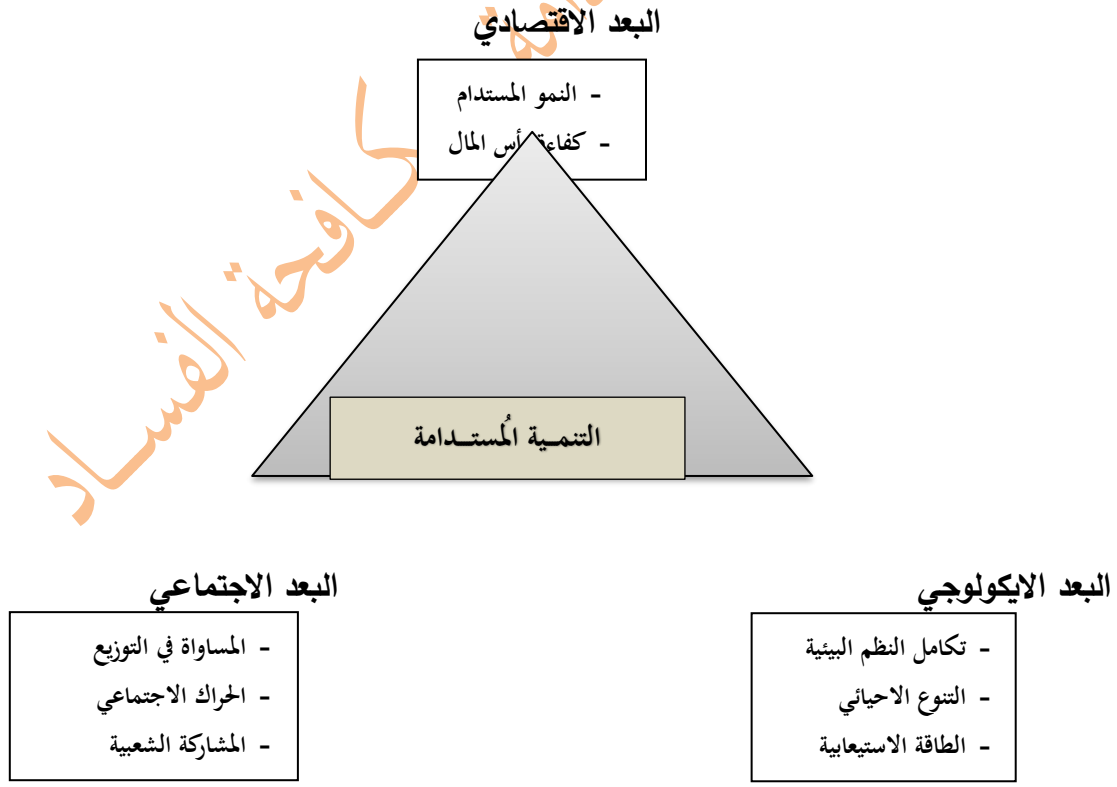

شكل رقم (02) يوضح تداخل أبعـاد عملية التنمـية المُستـدامة

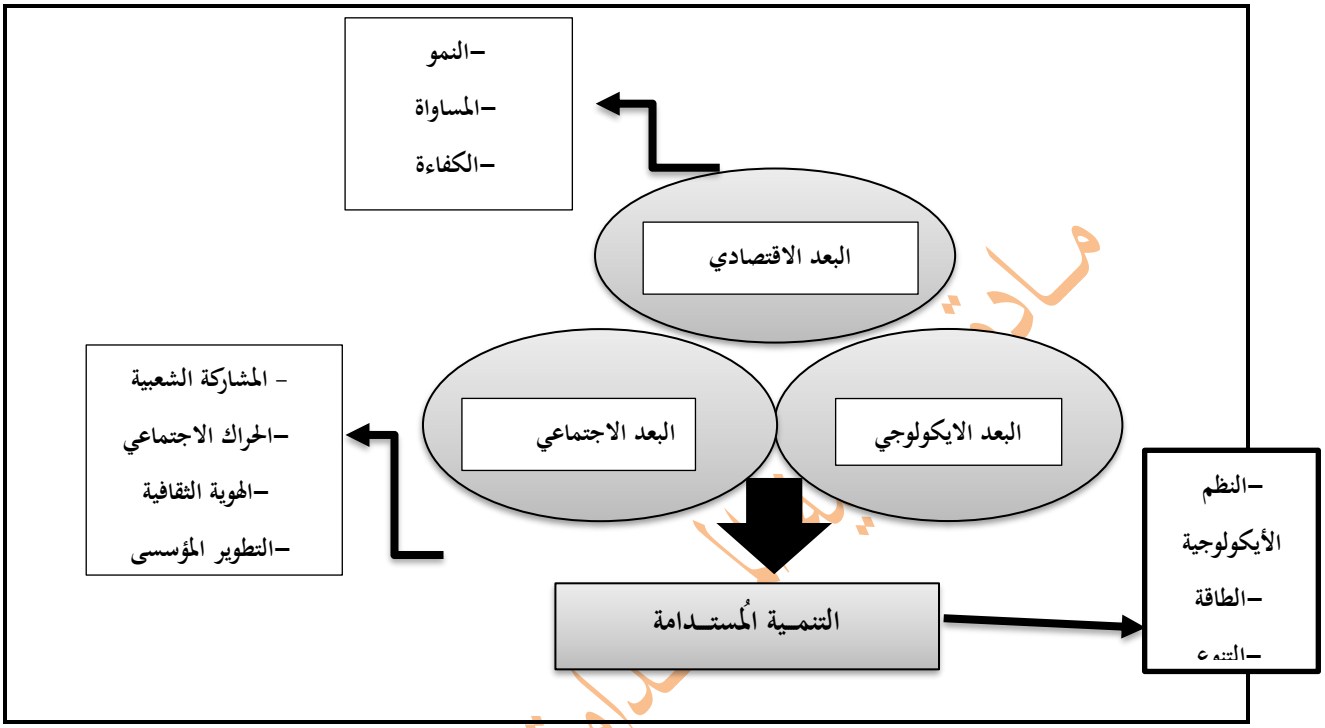

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (عمان: دار صفاء، 2006)، ص ص41-42.

شكل رقم (03): يوضـح البعـد الثقافي والسياسي ضمن مرتكزات (ابعـاد) التنمـية المُستـدامة

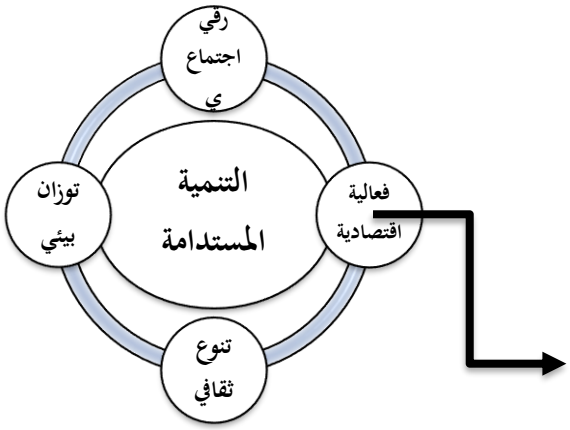

حُكـم ديمقراطـي (راشد)

Source : «Développement durable et solidarité internationale : enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord », **Haut conseil de la coopération internationale**, juin 2006, p 15

.

المـــــطلب الثـــــاني: مؤشــرات قيـــاس التنمــية المُستـــدامة والانتقــادات الموجهة لها

الفـــــرع الأوّل: مؤشــرات قيـــاس التنمــية المُستـــدامة

ظهـرت فِكرة المؤشرات والمشاركة بشكل بــارز أثناء قمــة الأرض (1992) حول التنمـية المُستـدامة، والمؤشر (Indicateur) هو إشارة ـــــ تمثيل ـــــ لحقيقة معينة لا يُمكن ملاحظتها أو تجربتها بشكل مباشر. وتنطلق هذه العميلة من مجموعة المؤشرات الدالة والمُحددة لواقع ودرجة تطبيق التنمـية المُستـدامة. وبالرغم من انتشار مفهوم التنمـية المُستـدامة إلّا أَنَّ المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمـية المُستـدامة من خلالها.

ويمكن تصنيف مؤشرات التنمـية المُستـدامة إلى ثلاثـــة أنواع رئيسية وفقًا لطبيعة تلك المؤشرات، وتتمثل تلك المؤشرات في: **مؤشــرات القــوى الدافـعة:** وتعبر عن الضغوط التي تمارسها كل من الأنشطة والأنماط الاستهلاكية الإنتاجية، **ومؤشــرات الحـــالة:** وتعبر عن الحالة الراهنة للبيئة مثل نوعية الماء والهواء، **ومؤشــرات الاستجـابة:** والتي تعبر عن التدابير المتخذة [1]. وتساهم مؤشرات التنمـية المُستـدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمـية المُستـدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي الواقع، فإنّ معظم تقارير الدول التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمـية المُستـدامة تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريًا وإنشائيًا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائمًا مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا، حاولت لجنة التنمـية المُستـدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية. وهناك عدة مؤشرات لقياس الاستدامة وتتكون من :

- مستويات الدخل والثروة.
- الحالة الصحية والغذائية.
- توزيع الدخل والثروة.
- إمكانية التمتع بالحريات الأساسية.
- إمكانية الوصول للموارد.

---

[1] سمر خيري مرسي غانم، "معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية"، ص 3. في: https://bit.ly/3hI57AX

- المستويات التعليمية.

والحـال، أَنَّ هذه المؤشـرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمـية المُستـدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى كمـا يمكن متابعة التغيرات والتوجهات (Les tendances) في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجالات التنمـية المُستـدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم أَنَّها لا زالت متباطئة ومترددة، كمـا هي معظم دول العالم. ووجود مثل هذه المؤشرات الرقمية بشكل دائم ومتجدد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمـية المُستـدامة في الدولة، وبالتّالي، يقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابًا ودقة لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية والتي غالبًا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة والانتقائية. وعمومًـا، تتمحور مؤشرات التنمـية المُستـدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها **توصيـات الأجنـدة** 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم والتي حددتها لجنة التنمـية المُستـدامة في الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، النوع الاجتماعي، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع الحيوي، النقل، الطاقة، النفايات الصلبة والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية [1].

[1] أحمد السيد كردي، "كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟"، **بوابات كنانة أونلاين** ، في: http://bit.ly/3avVxyp

جدول رقم (03): يوضــح مؤشــرات قيــاس الاستدامـــة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع)، 2003، ص 194 .